

Distr.: General
13 September 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أبلغكم بأن ألبانيا، بصفتها رئيس مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر 2023، ستعقد مناقشة مفتوحة بشأن "صون السلام والأمن الدوليين: تعزيز الشراكة الإنسانية بين القطاعين العام والخاص"، في إطار البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين". وستعقد المناقشة المفتوحة يوم الخميس، 14 أيلول/سبتمبر، الساعة 10:00.

ولتوجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع، أعدت ألبانيا مذكرة مفاهيمية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريد خوجا

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 28 آب/أغسطس 2023 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن "صون السلام والأمن الدوليين:
تعزيز الشراكة الإنسانية بين القطاعين العام والخاص"، 14 أيلول/سبتمبر 2023
معلومات أساسية

يواجه العالم مستوى غير مسبوق من الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن النزاعات وتغير المناخ والتأثير الدائم لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد قدرت الأمم المتحدة، في تحديث منتصف العام للمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2023، أن هناك حاجة إلى ما يقرب من 55 بليون دولار لمساعدة 249 مليون شخص محتاج. وتقدر الفجوة الحالية بين متطلبات التمويل ومساهمات المانحين بنحو 41 بليون دولار.

ولا تزال الأزمات التي طال أمدها والناجمة عن النزاعات تشكل أكبر محرك منفرد للاحتياجات الإنسانية. وتشكل الآثار ذات الصلة من الدرجة الثانية الناجمة عن النزوح القسري تهديدات متزايدة للسلام والأمن في المجتمعات المضيفة. ولا يزال مجلس الأمن يعترف بالحلقة المفرغة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك في بيان رئيس المجلس المؤرخ 3 آب/أغسطس 2023 (S/PRST/2023/4) وفي قرار المجلس 2417 (2018). ويؤدي الأثر المتسارع لتغير المناخ وما ينجم عنه من ضغوط على سبل العيش والمياه والأمن الغذائي إلى تفاقم التناقض على الموارد الشحيحة.

ومنذ إصلاح هيكل الاستجابة الإنسانية في عام 2005، أصبحت مؤسسات القطاع الخاص المحلية والإقليمية والمتعددة الجنسيات جهات فاعلة متزايدة الأهمية في عمليات الاستجابة الإنسانية في سياق حالات النزاع. وأدمجت البلدان المتضررة وحدات للشراكات بين القطاعين العام والخاص في منظماتها الوطنية لإدارة الكوارث، مما ساعد على صون الأمن في البيئات الهشة وأصبحت جهات شريكة مع نظام مجموعات الأمم المتحدة.

وقد ثبت أن تكييف أدوات التمويل للاستعداد للأزمات الإنسانية المتزايدة في مناطق النزاع والاستجابة لها أداة مهمة في جعل المجتمعات المحلية أكثر قدرة على الصمود. وتشارك الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والقطاع الخاص بانتظام في المبادرات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والبيانات.

وأدى الابتكار التكنولوجي الذي يقوده القطاع الخاص إلى إيجاد أوجه كفاءة في النظام الإنساني، مما أدى إلى زيادة أموال المانحين لتحقيق أقصى قدر من التدخلات المنقذة للحياة وتوسيع نطاق التأثير في المناطق المتضررة من النزاعات. وواصلت منصات قطاع التكنولوجيا أيضا إرشاد السياسات المتعددة الأطراف من خلال مجالات مثل جمع البيانات المتعلقة بتقشي الأمراض، والتنبؤ بتغير المناخ، ونظم الإنذار المبكر، من بين مجالات أخرى. وتدمج الشركات الخاصة للوجستيات وشحن البضائع في العمليات التي تقودها الأمم المتحدة وتعجل بشكل روتيني بإيصال المعونة في حالات النزاع.

وأظهرت المبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية (مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب) كيف يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تسمح للإمدادات الغذائية

المتأثرة بالنزاع بالوصول إلى الأسواق العالمية. وقد سهلت المبادرة توفير 32 مليون طن من المواد الغذائية الأوكرانية للناس في جميع أنحاء العالم، مع ذهاب ثلثي القمح إلى البلدان النامية.

وبينما يعالج مجلس الأمن والأمم المتحدة الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في مناطق النزاع، فإن تحديد مسارات لتعزيز دور القطاع الخاص في عمليات الاستجابة سيكون حاسماً في صون السلام والأمن.

الهدف

سيسعى مجلس الأمن، من خلال المناقشة المفتوحة، إلى تحديد ودعم الحلول التي توفرها الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال تلبية الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية، التي إذا تركت دون كبح، فإنها تهدد بزيادة زعزعة استقرار المناطق الهشة وتفاقم النزاعات على الموارد الشحيحة.

أسئلة توجيهية

قد تساعد الأسئلة الواردة أدناه في توجيه مداخلات الدول الأعضاء:

- 1 - كيف أسهمت شراكات القطاع الخاص مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني في صون السلام والأمن؟
- 2 - كيف يمكن لهيكل الاستجابة الإنسانية الذي تقوده الأمم المتحدة أن يلبي الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن النزاعات من خلال هيكل شراكة بين القطاعين العام والخاص معزز ومبسط وأكثر قابلية للتنبؤ به؟
- 3 - ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في مجالات التمويل والوجستيات والتكنولوجيا في زيادة وتحسين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها لتلبية الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن النزاعات؟
- 4 - ما هي أفضل ممارسات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في عمليات الاستجابة للكوارث، وتحديدًا من خلال المنظمات الوطنية لإدارة الكوارث والشركات المملوكة محلياً؟

مقدمو الإحاطات وشكل المناقشة العامة

- 1 - المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، سيندي ماكين
- 2 - رئيس الشؤون العالمية والرئيس المشارك لمكتب الابتكار التطبيقي في مؤسسة جولدمان ساكس، جاريد كوهين
- 3 - الرئيس التنفيذي لشركة ماستركارد، مايكل ميباخ

وسيرأس المناقشة المفتوحة وزير الشؤون الأوروبية والخارجية لألمانيا.

وعلى الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة أن تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين من خلال النظام الإلكتروني لتسجيل أسماء المتكلمين (eSpeakers) في البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE. ويجب أن تُحْمَل في هذا النظام الإلكتروني رسالة تُوجَّه إلى رئيس مجلس الأمن تتضمن طلباً للمشاركة وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وتكون موقعة حسب الأصول من الممثل الدائم/الممثلة الدائمة أو من القائم/القائمة بالأعمال بالنيابة.

وسيفتح باب التسجيل في قائمة المتكلمين الساعة 9:30 من يوم 11 أيلول/سبتمبر 2023.
وُرحب الرئاسة باستخدام البيانات المشتركة، عند الاقتضاء، باعتبارها وسيلة لتحسين استغلال
الوقت بشكل كفؤ خلال المناقشة المفتوحة. ووفقاً لمذكرة مجلس الأمن S/2017/507، يُشجّع جميع
المشاركين وأعضاء مجلس الأمن على الإدلاء ببيانات مقتضبة، على أن يقصر غير الأعضاء في المجلس
بياناتهم على مدة لا تتجاوز 3 دقائق.